اكتساب زوجة الأجنبي لجنسيته المكتسبة الجديدة: دراسة لموقف المشرع الكويتي مقارنة بالقانون السعودي والبحريني واللبناني

الدكتورة/ بشائر صلاح عبد الله الغانم
اكتساب زوجة الأجنبي لجنسيته المكتسبة الجديدة:
دراسة لموافق المشرع الكويتي مقارنة بالقانون السعودي والبحريني واللبناني

الدكتورة/ بشائر صالح عبد الله الغانم

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى توضيح التنظيم القانوني لِإمكانية اكتساب الأجنبي زوجة الأجنبي لجنسيته الجديدة التي اكتسبها في أثناء الزواج، وياتى ذلك بالمقارنة بين قوانين الجنسية في الكويت ولبنان والبحرين ونظام الجنسية السعودي، كما تهدف إلى الكشف عن الإيجابيات في كل من هذه القوانين، وما يعتقدها من الآخذ أو وجه القصور، وتقييم المقتضيات اللازمة لمعالجتها. استخدمت الدراسة المنهج اليدوالي التحليلي القائم على الاستقراء والتكتل، بالإضافة إلى المنهج النقدي المقارن. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج، أبرزها: أن الحدود القانونية في تنظيم هذه المسألة جاءت متباينة، وانتهج القانون الكويتي واللبناني الموقف المرن في ذلك، في حين تظل القانون البحريني والنظام السعودي متشددين في المسألة. كما خلصت إلى أن قانون الجنسية في كل من الكويت واللبنان يمنح الجنسية لها على اقتسام رئيسي في ذلك، وتواترت لها الشرطات الأخرى دون أن يكون للدولة سلطة تدبيرية لِمنحها أو حرمها، في حين يكون للإدارة في القانون البحريني دور في حرمانها من التجنس خلال مدة زمنية معينة. ولم يشترط قانونا الجنسية الكويتي واللبناني الإقامة، في حين اشترط كل من القانونين البحريني والسعودي ذلك. واقتشرت الدراسة على كل من المشرع الكويتي واللبناني أن يجعل الإقامة شرطاً لِإكتساب الجنسية، وأن يكون تنازلها عن جنسيتهما الأصلية شرطاً لِتجنسها في القانون البحريني واللبناني؛ تجنبًا لِإزدواجية في الجنسية.

المقدمة:
حققت المرأة خلال السنوات الماضية مكاسب متعددة في المجال القانوني، وما زالت تسعى لإجراء المزيد، ومن ذلك ضرورة إزالة التمييز القانوني وإرساء مبدأ المساواة(1) واحترام حقوقها. ومن أبرز ما تناقديه بها المرأة بهذا الصدد احتراز حقها في قانون الجنسية، سواء كانت أمًا أم زوجة أم ابنة.

* الاستاذ الدكتور/ قاسم القناتي - كلية الحقوق - جامعة الكويت.

1 على البوسوي، حق المساواة بين الرجل والمرأة ومدى مطالبته قانون الجنسية الكويتي، مجلة الحقوق، 43، العدد 2، 2018، 461 - 484.
اكتساب زوجة الأجنبي لجنسيتها المكتسبة الجديدة

وتكرساً لاحترام ذلك، نجد أن قانون الجنسية ينظم نصوصاً تتأثر فيها جنسية
المرأة بواقعة تغيير زوجها لجنسيتها في أثناء الزواج؛ إذ إن لتغيير الزوج لجنسيته أثرًا
مكسيماً للزوجة جنسيتها الجديدة، وفي الوقت ذاته لازب مفقود لجنسيتها الممتقة بها.
ومن المستقر عليه في نطاق مبادئ قانون الجنسية وأصوله أن كل دولة لها
سيادة وطنية في صياغة قانون جنسيتها، وقد حظي وضع الزوجة ومدى تبعيتها في
الجنسية الجديدة لزوجها بنصيب واحد من اهتمام الدول، وإن كانت معظم التشريعات
مالت - في فترة من الزمان - إلى إهدار دورها وإرادتها في الحصول على جنسية
زوجها. وتعزيزاً لحق الزوجة في الجنسية، نادت العديد من الاتفاقات بحقوق المرأة
في الحصول على جنسية زوجها برادة منها وليس إرغاماً لها، وقد أثرت هذه
الاتفاقيات - بلا شك - على موقف القوانين الوطنية للجنسية. وكان هؤلاء اكتساعات
هذا التأثير الاتفاقي على حقوق المرأة في الجنسية تعديل موقف الدول لمسالة
اكتساب الزوجة الأجنبية لجنسية زوجها الجديدة التي اكتسبتها في أثناء الزواج من
خلال تخلي الدول عن مبدأ التبعية وتبنيها لمبدأ التبعية برادة واستقلال.

ضبط حدود الدراسة:

مع الاعتراف بحق الدولة في تنظيم قوانين الجنسية، فإن تنظيمها يشمل صورة
الجنسية المكتسبة بالزواج؛ وعليه يشكل الزواج طريقة لمكتبة أجانب، و وخاصة المرأة،
من اكتساب جنسية الزوج، ومن ثم يصبح المرأة مواطناً بالتجنس. وبالنظر في
النصوص القانونية التي تخص المرأة المتزوجة نجداً لا تخرج عن ثلاث صور،
الصورة الأولى تخص مسألة اكتساب المرأة الأجنبية جنسية زوجها الذي يختلف
بجسانته عن جسانتها وقت اكتساب عقد الزواج، وبيسوم الزواج المختلط (1)، ويطلق
عليها مسمى "الجنسية الزوجة المواطنين". الصورة الثانية تتعلق باثكر اكتساب الزوج
لجنسية جديدة على جنسية أفراد عائلته (2)، ويتتربع على ذلك - بالضرورة - التأثير

يرفع الزواج المختلط بأنه "تلك الرابطة التي يرتبط بموجبها زوجان مختطفاً الجنسية وقت
إبرام عقد الزواجية". انظر: هشام علي صادق، دروس في القانون الدولي الخاص، دار الفكر
الجامعي، 1999، ص 123.

(2) تعد تجسساً بالتبوعية، يقيد به "إن تتأثر جنسية الرجل فورا في جنسية دولة جديدة
بالتبوعية لا تحصل آخر يرتبط به وليس بسبب يعود له شخصياً". ويعتبر تجسساً بسبب لكتساب
الجنسية بتاريخ لاحق على الميلاد وليس بسبب ويتبع على إبرام عقد زوجية الأجنبي إما
أن تكتسب جنسية زوجها معه - أي تاريخ تجشم -. ومنج محلة اختيار تعلن رفضها
بتاريخ لاحق، وإما أن تكتسب الجنسية بطلب تتقدم به وتعلن رغبته في الحصول على
على جنسية زوجته، ويعبر عن هذا الفرض بواقة تغيير الزوج لجنسيتها. الصورة الثالثة تتعلق بوضع المواطنة التي تتوافق بجنسية وانطلاقا من احتراما لحدود البشر وقوانينه، سينصب محل دراستنا بشكل دقيق على البحث في الصورة الثانية، وهي اكتساب المرأة الأجنبية جنسية زوجها الجديدة كاثير تبعي لتجنسه بها في أثناء الزواج، واعتصاماً لذلك سنستخدم مصطلح "زوجة الأجنبي".

 أهمية الدراسة:

تعتبر أهمية الدراسة في أنها تعرض للموقف القانوني لجنسية زوجة الأجنبي بوصفه إحدى الصرور لأكتساب الجنسية وبالتالي قيداً للأشخاص من الموضوعات الحيوية. ويقر القانون حق الشخص في تغيير جنسيته كحق أصيل، ويترتب عليه احتمال: الاحتمال الأول تجنس الزوج في أثناء الزواج بجنسية جزيرة لا تزال عند جنسيتها، بمعنى أن تنظر في جنسيتهما؛ بينما تتوافق جنسيا زوجها يكسبها الجنسية الجديدة، أما الاحتمال الثاني، فإنه يتطلب تجنس الزوج بجنسية جزيرة لا تقبل زوجته، وفقاً قانون دولة؛ فتوضح إلى التجنس بجنسية زوجها تجنبًا لأن تكون بلا جنسية، وعلى ضوء ذلك من المهم البحث في تبني الزوجة إلى جنسية زوجها التي تكتسبها بعد الزواج والسبب اختلاف الخلايا والاتجاهات التي تتنبأها الدولة في تشريع الجنسية، والصورة التي تبحثها في هذه الدراسة، هي أن الزوجين أجانب (متوحد الجنسية أو مختلفاً الجنسية) وفي أثناء قيام الزوجية، لكسب الزوجة جنسية دولة وضمان موافقة بالزواج، ومن ثم ما مدى إمكانية دخول تلك الزوجة الأجنبية في جنسية الدولة بمقتضى تجنسه بالجنسية الجديدة؟

وما يزيد أهمية هذا الموضوع تأثر أغلب القوانين العربية بالقواعد القانوني لتجنس زوجة الأجنبي، وارد في قانون الجنسية المصري - مع العلم أنه ليس مجرد المقارنة في دراستنا - في الوقت الذي كانت فيه كل من دولة الكويت ومملكة البحرين

= جنسية زوجها الجديدة: انظر: أحمد المسمار، الجنسية الكويتية الأصلية (دراسة مقارنة حول مفهوم الجنسية الأصلية وحقها في التشريع الكويتي، وتطبيق الإدارة لها) ، مجلة الحقوق ، العدد 2، 1996، ص 13-18، ص 27.

(4) جاء استخدامنا لهذا المصطلح انسجاماً مع القوانين محل الدراسة عند صياغتها للمسألة بقولها: "لا يتطلب على كسب الاجنبي الجنسية... أن تصبح زوجته..."
الملكة العربية السعودية تأسس عنصر الشعب بعد اكتشاف شخصيتها القانونية، وظهر حرص مشرع الدولة على تأمين حمايتها من السكان عن طريق النص على
أحكام التجنس، ومن ضمنها فكرة تجنس زوجة الأجنبي؛ انطلاقاً من فكرة أساسية،
تمثل في أن الأسرة أساس المجتمع، ولا يخفى أن القوانين في كل من هذه الدول قد
تأثرت بشكل واضح بالقانون المصري للجنسية. والذي لفت نظرنا أن قانون الجنسية
المصري الصادر عام 1929 أخذ بفكرة وحدة الجنسية وتأثر جنسية الزوجة بتغيير
زوجها لجنسية، غير أن الوضع لم يستمر طويلاً، إذ ما لبث قانون الجنسية المصري
أن عدل عام 1950، ونحا منحه آخر، يمثل في استقلال جنسية زوجة الأجنبي؛ ومن
ثم عدل القانون ثانية في عام 1956، وفيه قدر المشرع السوري العدول عن التمييز
بين جنسية زوجة الأجنبي وجنسية زوجة المواطن، وقام بتوجيه الأثر في القانون
نص قانوني واحد، والغريب في الأمر أن قانون الجنسية الكويتي نشر لأول مرة
بتاريخ 14 ديسمبر 1959؛ أي بعد تسعة سنوات من التعديل الأول لقانون الجنسية
المصري، في حين صدر قانون الجنسية البحريني الأول عام 1963؛ أي بعد ثلاث
عشرة سنة من التعديل الأول لقانون الجنسية المصري، والملاحظ أن كلاً من
القانونين الكويتي والبحريني لم يبدأ من نقطة التطور التي أدرجها القانون المصري
بل إنها، بالإضافة إلى نظام الجنسية السعودي، نهج منهج التبعية للفكرة الملغاة
في قانون الجنسية المصري لعام 1929.

وهما لفت نظرنا أيضاً أن المشرع الكويتي عند تعديله للنص في عام 1980 انتهج
نهج المشرع المصري في تعديله عام 1950، ولعل هذه الملاحظة هي التي تبرر نهج
دراسة في إبراز موقف زوجة الأجنبي كأثر تبعي لتجنس الزوج بوصفه أسلوباً متبعاً
في الدول مثل الدراسة وليس ضمن صور الزواج المختلط التي يبتناها الفقه
المصري وقانون الجنسية المصري (6).

إشكاليات الدراسة:

تقر الدول الآت الأثر التبعي وسيلة لتجنس زوجة الأجنبي، إلا أن الحلول القانونية
تختلف من دولة إلى أخرى أو في الدولة ذاتها من وقت إلى آخر؛ إذ منها ما يتبنى
موقعاً مهماً ومنها ما يتبنى موقفًا متشددًا. وتتمثل الإشكالية لهذه الدراسة في أن

(6) أحمد الجداوي، مبادئ القانون الدولي الخاص، ب. نشر، 1988، ص 312، عبد المنعم زمزم،
أحكام الجنسية في القانون الدولي والقانون المصري لمقان، دار النهضة العربية، 2011،
ص 211-212.
معالجة قانون الجنسية لتجنس زوجة الأجنبي فيه قصور ولم يكن على النحو المأمول; وعلى ضوء ذلك يمكن أن نصوع إشكالية الدراسة في الأسئلة الآتية:
- هل للدولة حرية مطلقة في صياغة قانون الجنسية بشكل عام، بما في ذلك - على وجه الخصوص - أثر تجنّس الزوج على جنسية زوجته؟
- ما الاتجاهات التي يُؤسس عليها الاتجاه التبقي لتجنس الزوج على جنسية زوجته في أثناء الزواج؟ هل تهدف هذه الاتجاهات إلى تأكيد أن تغير جنسية الزوج له أثر تبقي تسهيلي لاكتساب زوجة الأجنبي جنسية زوجته؟
- ما التطور الذي شهده تنظيم اكتساب زوجة الأجنبي للجنسية الجديدة لزوجها؟ وهل من موقف تشريعي مرن وموقف تشريعي متشدد تجاه ذلك؟

منهجية الدراسة:
اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التأصيلي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن لقانون الجنسية الكويتي وقانون الجنسية_registers نظام الجنسية السعودي وقانون الجنسية اللبناني، وذلك من خلال تحليل موقف كل من هذه القوانين في تنظيم جنسية زوجة الأجنبي للوصول إلى أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بينها؛ ومن ثم الكشف عن مواطن القصور، وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها.

تقسيم الدراسة:
بنيت الدراسة - بشكل رئيسي - على مبحثين، هما:
المبحث الأول: أثر الاتفاقات الدولية في تنظيم جنسية زوجة الأجنبي بفرض تغيير الزوج لجنسيته في أثناء الزواج.
المبحث الثاني: موقف القوانين محل المقارنة من تجنس زوجة الأجنبي بجنسية زوجها الجديدة.
المبحث الأول

أثر الاتفاقيات الدولية في تنظيم جنسية زوجة الأجنبي بفرض تغيير الزوج لجنسيته في أثناء الزواج

للدولة ثلاثة أركان هي: الأرض (الإقليم)، والحكومة، والشعب، ويعد قانون الجنسية الأداة القانونية لتحديد ركن الشعب، وموجبه يحدد الوطني من الأجنبي. ومن المستقر عليه أن تنظيم قانون الجنسية يخضع للاختصاص الحضري لكل دولة باعتباره أمراً وطنياً، لما للدولة من سيادة على إقليمها. غير أن هذه السيادة الوطنية لم تعد مطلقة، ولم يعد القانون الوطني في معرز عن المؤثرات الخارجية. وبدأت تدريس احترام حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة على وجه الخصوص، نجد الاتفاقيات الدولية تطلب باحترام حقوق المرأة وتعزيزها، ومن ذلك حق المرأة المتزوجة في الحصول على جنسية زوجها بإرادة واختيار منها، ومن ضمنها جنسية زوجة الأجنبي المتزوجة بجنسية جزيرة جديدة. ومن ثم نعث هذا المبحث على مطاليب، نتناول في المطلب الأول أثر الاتفاقيات الدولية على حرية الدولة في تنظيم قانون الجنسية، في حين نتناول في المطلب الثاني مبدأ التبعية والترابية الجنسية، والتوجه الجديد الذي يوفر بينهما.

المطلب الأول

أثر الاتفاقيات الدولية على حرية الدولة في تنظيم قانون الجنسية

تعتبر مسألة الجنسية من اختصاص الدولة، لاسيما على تنظيم حقوق الحكم، والعلاقة بين الدولة ومواطنيها. ويتمثل هذا الاختصاص في حرية كل دولة في تنظيم أحكام اكتساب جنسيتها وفقاً، وفق مرتكبها. وقد أكدت المادة الأولى من الفصل الأول من اتفاقية هام 1930 بشأن مسائل الجنسية "حق كل دولة أن تحدد...

ال_pagination_right
من هم مواطنوها بمقتضى التشريعات الخاصة الصادرة عنها"(9). ويتربية على هذا المبدأ أن قانون الجنسية في أي دولة هي قواعد قانونية تحددها مفردة الجانب(10); بدلاً على أن دور الدولة يقتصر على تنظيم أحكام الجنسية التي تنطبق على مواطنيها ولا يمتد إلى تنظيم جنسية الأفراد الراغبين في اكتساب جنسية دولة أخرى. وعليه; يستنتج أن ممارسة الدولة لحقوقها في تنظيم قانون الجنسية يشمل تنظيمها لمسائل جنسية راحة الأجنبية الذي ينتمي بجنسيتها.

ولعل مبدأ حرية الدولة في تنظيم قانون جنسيتها ينصرف إلى التعبير عن "تلك السلطة التنفيذية الواسعة التي تتمتع بها الدولة في أمر جنسيتها باراداتها المفردة؛ مما يتبع لها تحديد ركن الشعب فيها، ودون تدخل من أي شخص آخر من أفراد القانون الدولي العام في تحديد مسائل جنسيتها"(11). ومن ثم، فإن قراءة هذا الوصف يشجعنا على تفسير الاعترابات التي وردت فيه:

ولأ: استخدام تعبير "السلطة التنفيذية للدولة"، يعبر عنه بمصطلح "سيادة الدولة"، وبموجب هذه السيادة يكون للدولة سلطة تنفيذية مطلقة في تنظيم قانون جنسيتها دون تدخل من أي دولة أخرى(12). وترتكز السلطة التنفيذية للدولة في تنظيمها لقانون جنسيتها على عدة جوانب؛ يؤخذ جانبي من القواعد القانونية التي تنظم كيفية اكتسابها وفقدها؛ تحقيقاً للعديد من الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي تستهدفها سياساتها التشريعيّة؛ ليكون على الفرد الخضوع لهذا النظام وفقاً للشروط القانونية للامة، ونحنا يحسن أن نفرق بين الاعتراب الاجتماعي والاعتبار السياسي:

- فالاعتبار الاجتماعي يستهدف النظر إلى حجم السكان؛ وبناء عليه تختلف

(9) اتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ؛ لعدم التصديق عليها، فهي مازالت وثيقة فقهية، انظر: أحمد عشو، عمر باخدش، أحكام الجنسية ومركز الإجابة في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة شباب الجامعة، 1990، ص.94.

(10) يونس صلاح الدين علي، القانون الدولي الخاص: دراسة تحليلية في النظام القانوني للجنسية والمورد والمركز القانوني للأجانب، منشورات زمن الحقوقية، الطبعة الأولى، 2016، ص.27.

(11) يونس صلاح الدين علي، مرجع سابق، ص.37-38.

(12) غالب الدكراوي، مرجع سابق، ص.25.

(13) أحمد أبو الحسن علي، إشكالية الحق في الجنسية في ضوء المتغيرات السياسية (دراسة تحليلية ل موقف المشروع المصري: مقارنة بالنظم القانونية الدولية والداخلية)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 74، 2003، ص.93-102.
شروط الجنسية بين الدولة المصدرة للسكان والدولة المستورة للسكان؛ فالأخيرة تتشدد في منح جنسيتها بينما تتساهل الثانية في شروط منح جنسيتها (14)، وهذا ما عبرت عنه محكمة العدل الدولية في قضية نوتوهانم سنة 1955 بقولها: إن السبب الأساسي لجعل مسائل الجنسية من الاختصاص الداخلي للدولة يرجع إلى أن الجنسية ترتبط بطبيعتها بال التركيبيات السكانية لكل دولة، وأن هذه التركيبيات فيها عوامل داخلية بحتة، تفرضها ظروف سياسية خاصة لكل دولة على حدٍّ: كالحاجة إلى تشجيع الهجرة أو الحد منها أو بسبب التركيب السكاني للمجتمع، أو بسبب الوضع الاقتصادي للدولة (15).

ويستهدف الاعتبار السياسي الحفاظ على سيادة الدولة الشخصية؛ كون تطبيق قانون جنسيتها يكون على مواطنيها، سواء كانوا مقيمين على إقليمهم أم في الخارج (16)، ومؤدى ذلك أثاث محكمة الحكم الدائمة في لاهاي في قضية رافائيل كانيفر، الذي يتمتع بالجنسية الإيطالية بحق الدم من جهة الأب وجنسية بيرلو بحق الإقليم؛ فقد طالبت بيرلو بالضرائب المستحقة عليه؛ كونه من مواطنيها، غير أنه رفض دفعها، وعلى الرغم من توجهه إلى الحكومة الإيطالية طلباً الحماية حكمت المحكمة بترجيح جنسية بيرلو من عدة نواحٍ، منها ترشيحه لعضوية مجلس الشيوخ واغتالته قنضلاً لهولندا لدى بيرلو بموجبه وتصريح من بيرلو (17).

ثالثاً: تأكيد التعريف منع تدخل أشخاص القانون الدولي العام، المتمثلة بالدول والمنظمات في تحديد مسائل الجنسية في أي دولة. وهذا المنع يكفل السيادة للدولة، إلا أن اتفاقية لاهاي 1930 أكدت في عرض مبادئها الأولى حرية الدولة في تنظيم مسائل الجنسية، في حين أوردت قيداً مهماً بقولها: "يقترح ذلك التشريع مثنقاً مع المعاهدات والعرف الدولي والمادة القانونية المعترف بها في موضوع الجنسية؛ بحيث يصبح ذلك الاختصاص الملاقى بقواعد القانون الدولي".

في الوقت المعاصر لا يتضمن نطاق مقالة: إن قانون الجنسية قانون وطني ذو طبيعة وطنية بحتة؛ لأن مضمونه يتأثر بعنصر خارجي؛ كالاتفاقيات الدولية؛ إذ تبرز

أحمد الجداوي، مرجع سابق، ص 641.
(14)
أحمد الجداوي، مرجع سابق.
(15)
يونس صلاح الدين علي، مرجع سابق، ص 90.
(16)
أحمد الجداوي، مرجع سابق، ص 429-430.
(17)
الاتفاقيات مدى اهتمام المجتمع الدولي – المتمثل أيضاً في المنظمات الدولية إلى جانب الدول - بمسألة الجنسية، ومن هذه الاتفاقيات الدولية ما ينظم مسائل الجنسية بشكل مباشر ومنها ما ينظمها بشكل غير مباشر. والسؤال الذي يثير هنا هو: لماذا تتأثر مبدأ حرية الدولة في تنظيم جنسيتها بالقيود التي تفرضها الاتفاقيات الدولية؟

وهل من اتفاقيات تنظم جنسية المرأة المتزوجة؟

لقد أصبح الاتفاقية الدولية دور بارز في تنظيم مسائل الجنسية، حيث يفرض على المشرع الوطني تبني الأسس أو المعايير المتعارف عليها دولياً في منح الجنسية، فلا يجوزها تقوم على أفكار عقائده أو على أساس التمييز أو عدم المساواة بين الرجل والمرأة. (16). وتهدف هذه الأسس والمعايير إلى تجنب فوضى الجنسيات والتناقض بين مصالح الدول (16). وعلى هذا الأساس، فإن التزام الدولة بالاتفاقية لا يتعرض مع مبدأ السيادة، والسبب في ذلك أن قبول الدولة هذا القيود الاتفاقي فإنه هو بارادتها (17). وهذا الأمر يقودنا إلى القول بحق: إن حرية الدولة في تنظيم قانون جنسيتها تنقدي بالنسبة للالتزامات دولية، تعهدت بها بناء على الاتفاقات مع دول أخرى، ومع الإقرار بوجود هذه الالتزامات أو القيود فإنها تعد ضئيلة (18)، وقد سارت تشريعات الجنسية في كثير من الدول - مثل قانون الجنسية المصرية - على هذا النهج. إذ جاء في المادة 26 من قانون الجنسية المصرية رقم 26 لسنة 1965 ما نصه: "يعمل بالمحاكم المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالجنسي، التي أبرمت بين مصر والدول الأجنبية، ولو خالفت أحكام هذا القانون".

وتأخذ الاتفاقيات على قانون الجنسية عدة صور، إذ منها ما يأخذ شكل الاتفاقية الثنائية، وهو الغالب في تنظيم هذه المسألة، كالاتفاقية الثنائية المبرمة بين فرنسا وبلجيكا بشأن جنسية المرأة المتزوجة (19). وقد تأخذ شكل الاتفاقية الجماعية، وهو نتيجة التطور الذي شهدته حق الإنسان في الجنسية وحوله هذا الحق؛ وما يبرز من

---

(18) علي الدوسري، مرجع سابق ص 23.
(19) سعيد البستاني، الجامع في القانون الدولي الخاص، منشورات الحبلي القانونية، الطبعة الأولى، 2009 ص 113.
(20) أحمد أبو المجد عفيفي، مرجع سابق ص 963.
(21) شمس الدين الوكيل، الموجز في الجنسية ومركز الإجابة، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، دون سنة نشر، ص 45.

اكتسب زوجة الأجنبي لجنسية المكتسبة الجديدة...

حول تلزم الدول اتباعها. ولذلك من المهم الإجابة عن سؤال مفاده: هل تفرض الاتفاقية الدولية بالفعل تنظيماً أو قيوداً على الدولة في تنظيم جنسية المرأة الأجنبية المتزوجة?

من الاتفاقيات على المستوى العربي، اتفاقية الجنسية لسنة 1954 بين ثمانى دول عربية فقط (22)، تنص المادة الثانية منها على أنه "اكتسب المرأة العربية بالزواج جنسية زوجها العربي. وتسقط عنها بجنسيتها السابقة ما لم تطلب الزوجة الاحتفاظ بجنسيتها في عقد الزواج أو بإعلان لاحق خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج. وإذا سحب حكومة دولة الزوج جنسيتها الجديدة وفقاً لقوانينها تسترد جنسيتها السابقة. أما إذا كان الزوج ليست له أية جنسية فلا تسقط عن المرأة العربية بزواجها من جنسيتها السابقة".

ويتبين من صياغة النص السابق أن نطاقه يشمل الحالة التي تكون فيها المرأة عربية والزوج عربياً/بلا جنسية. أما إذا كانت المرأة غير عربية، فلا يطبق النص. وتبنى النص في توجهه احترام إرادة المرأة، وأنها مخترقة بين اكتساب جنسية زوجها العربي أو طلب الاحتفاظ بجنسيتها؛ فأن اختارت جنسية زوجها ترتقب على ذلك سقوط جنسيتها السابقة العربية. ولهذا مراة النص هو الحد من تعدد الجنسيات (22)، وهو ما نعتقد: أن النص يربط أثراً مكسيماً للزوجة في جنسية زوجها، وأثراً متفقاً لجنسيتها السابقة. وهو ما يعمل به إذا ما كانت كلا الدولتين عضواً في الاتفاقية.

وتعتقد أيضاً أن النص موجه لزوجة المواطن وليس لزوجة الأجنبي.

وقد تأثر بذل قانون الجنسية السوري في المادة 18 من القابل السادس، الخاص بجنسية أبناء البلاد العربية; إذ جاء فيها: "يترتب على اكتساب الزوج الجنسية أن تصبح زوجته متمتعة بها ضمن الشروط التالية: 1- أن تدب رغبتها بذلك بالتوقيع على طلب الزوج أو طلب منفرد. ب- أن تكون متمتعة بجنسية بلد عربي أو من أصل سوري أو كانت تتمتع بالجنسية العربية السورية.".

ومن الاتفاقيات على المستوى الدولي التي لها تأثير في مسألة جنسية المرأة،

(22) اتفاقية الجنسية الصادرة عن مجلس الجامعة - جامعة الدول العربية - 5 أبريل 1954، ولم تدخل الاتفاقية حيز النفاذ. الدول الأعضاء فيها: الأردن، سوريا والعراق والعربية ولبنان، وليبيا وقبرين.

اتفاقية لاهاي 1950 بشأن مسائل الجنسية في فرسين تساهم، ورد الأول منها في المادة التاسعة، وكرس لحماية جنسية زوجة الأجنبي بالقول: "إذا تسبّب القانون الوطني للزوجة في فقدانها لجنسيتها عند حدوث تغيير في جنسية زوجها أثناء الزواج، فإن هذه النتيجة تكون مشروطة باكتسابها جنسية زوجها الجديدة." بناء على هذا الفرض، فإن الزوج إذا غير جنسيته في أثناء الزواج فإن الزوجة لا تفقد جنسيتها إلا إذا تجنست بجنسية زوجها؛ حماية لها من وقوفها في حالة الإجهاض في حين كرّس الفرض الثاني لاحترام إرادة زوجة الأجنبي في أثناء الزواج، وهو ما جاء في المادة العاشرة من الاتفاقية ذاتها: "لا يترتب على تجنس الزوج أثناء الزواج تغيير في جنسية الزوجة إلا برضاها." بناء على هذا الفرض، فإن تجنس المرأة بجنسية زوجها الجديدة لا يكون إلا بإرادة منها؛ ومن ثم لا تفرض عليها الجنسية.

ومن الاتفاقيات على المستوى الدولي أيضاً اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة عام 1957 (65): إذ نصت المادة الأولى منها على ما يأتي: "توافق كل الدول الأعضاء على أنه لا يجوز لانعقاد الزواج أو انحلاله بين أحد مواطنيها وبين لاجئي، ولا لتغيير الزوجة لجنسيتها أثناء الحياة الزوجية، أن يكون بصورة آلية ذا أثر على جنسية الزوجة." وتعود هذه الاتفاقية الأولى التي تنظم مسألة الجنسية تنظيماً مباشرةً على المستوى الدولي بشكل واضح ومحدد يخص المرأة، وقد فرضت المادة الأولى منها قيداً على حرية الدولة في تنظيم جنسية المرأة، وهو قيد مقرر لمصلحتها، وبموجب هذه المادة الزمت الاتفاقية الدول الأعضاء أن تضمن حق المرأة في جنسيتها، ولا يكون للزوج أو انتهائه أو تغيير الزوج لجنسيتها أي تأثير على جنسية زوجته بشكل تلقائي؛ مما يعني أن الاتفاقية شملت في صياغتها للمادة الأولى وضع جنسية الأجنبية زوجة المواطن، ووضع الأجنبية زوجة الطالبي أيضاً، ويستدل على شمولها لموقف جنسية زوجة الأجنبي تعبير "ولا لتغيير الزوج لجنسية الزوجة الجديدة.

ومن الاتفاقيات على المستوى الدولي التي اهتمت أحكامها بتنظيم حقوق المرأة عامة، وتبنت مسألة الجنسية بوصفها إحدى المسائل ضمن نصوصها - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وقد قررت المادة التاسعة -

Convention on the nationality of Married Women.

الدول العربية الأعضاء، الأردن، ليبيا، فلسطين، تونس.


مجلة الأفق العلمي

1/2023 م
الفقرة 1 منا: "تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها. وتضمن بوجه خاص أنه لا يترتب على الزواج من اجنبي أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج، أن تتفق تلقائياً جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج". وواضح مما تقدم أن هذه المادة شملت صورة جنسية زوجة الأجنبي ويستدل على ذلك بعبارة "لا يترتب على... تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج، أن تتفق تلقائياً جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج".

بعد استعراض هذه النصوص تستنتج الملاحظات الآتية:

أولاً: على الرغم من أن مبدأ حرية الدولة في تنظيم قانون جنسيتها يعد أساساً لسيادتها على إقليمها فإن هذه الحرية في تنظيم قانون الجنسية يتباين بالالتزامات الدولية، ومنها عضوية الاتفاقيات الدولية التي تنظم بشكل مباشر أو غير مباشر مسائل الجنسية.

ثانياً: وهذا يقدم لنا إلى القول: إن حرية الدولة في تنظيم قانون جنسيتها ليست حرية مطلقة بل مقيدة؛ احتراماً للبدأ الأساسي في العلاقة بين الاتفاقية والقانون الوطني، وهو سببان الاتفاقية الدولية التي تكون الدولة طرفًا فيها حتى لو تعارضت مع القانون الوطني.

ثالثاً: وجود الاتفاقيات الدولية التي تنظم موضوع الجنسية بين أن موضوع، له شأن على الصعيدين الوطني والدولي. ومع ما تم ذكره من اتفاقيات وتعديها فإنها تعتقل، ولا نوجه لوماً في ذلك؛ إذ إنه من المنطقي أن تكون الجالية في تنظيم قانون الجنسية للدولة كجمة أساسية، ويجب أن لا تصادرها الاتفاقية هذا الحق.

رابعاً: أول الاتفاقيات اهتماماً بالنص على الحد من أثر تجنس الزوج بجنسية جديدة وتغييرها على جنسية زوجته في أثناء قيام الزوجية؛ بحيث لا يكون لهذا التجنس أثر مفعت أو مكسب تلقائياً، بل يجب أن يكون للزوجة دور في اختيار جنسيتها الجديدة.

ما أقرته الاتفاقيات من تنظيم لحماية جنسية المرأة المتزوجة من تغيير لجنسية زوجها في أثناء الزواج، جاء بسبب تغيير الاتجاهات المتبتة لموقف جنسية المرأة ومدى تأثيراً بجنسية الزوج وتبعيتها لها، وهو نطاق مطابقة التالي.
المطلب الثاني
بين مبدأ تبعية الزوجة لزوجها في جنسيته ومبدأ استقلالية الجنسية والتوافق بينهما
الزواج نظام يقر علاقة رجل بامرأة والحقوق والواجبات المتبادلة بينهما، وهو يهدف إلى توسيع أسرة، بينما الجنسية نظام يحدد أسس الجنسية منحًا وفقاً ويرتبط على ذلك أنشاء نظامًا يختلف عن من حيث القواعد القانونية والأهداف (23). وجدت بالملاحظة أن هذين النظامين يؤثر كل منهما في الآخر ولا سيما عند الحديث عن موقف زوجة الأجنبي في جنسية زوجها الجديدة ومدى تبعيتها له.
وهناك مبادئ أساسية، تؤسس عليها قوانين الدول في مسألة تأثير جنسية المرأة المتزوجة بزوجها بجنسية جديدة في أثناء قيام الزوجية، ومع الانتقادات التي وجهت إلى المبادئ ظهر مبدأ ثالث يؤكد بينهما، ويحسن أن تلقى الضوء فيما يلي على كل من المبادئ الثلاثة: كمهمة لمعرفة موقف التشريعات منها.
يعرف المبدأ الأول بمبدأ وحدة الجنسية في الأسرة، وهو مبدأ قديم ساد في العهد الروماني (27). وبمقتضاءه تكتسب الزوجة جنسية زوجها بناء على رابطة الزواج وسقوط القانون (28). ومن الناحية القانونية، تعرف تلك أن تبعية الزوجة في جنسيته لجنسية زوجها يحقق مصلحة الأسرة الواحدة (29). ويرى أصحاب الاتجاه المؤيد لهذا المبدأ ما يأتي:
- بمعنى أن أصحاب هذا المبدأ أحيثهم الأولى على عامل معنوي بحت؛ انطلاقاً من أن اتحاد الجنسية بين الزوجين من شأنه أن يعزز شعور الوئام والانسجام بين

مصطلفي الباز، جنسية المرأة المتزوجة في القانون الدولي الخاص المقارن والفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، بيروت 2001، ص 51.
سالم عطية، اثر الزواج المختلط على الجنسية في ظل أمر 2001/100، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدمة، الجزائر، بن عكوث، 2010، ص 116.
أحمد الجدواري، مرجع سابق، ص 12.
اصطحاب الباز، مرجع سابق، ص 154.
عماد خالد الدهام، وطلعت جيد الحديدي، شرح أحكام قانون الجنسية، منشورات زي، الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى 2016، ص 88.
اكتساب زوجة الأجنبي لجنسيته المكتسبة الجديدة...

أفراد الأسرة من ناحية، ويعزز ولاء الأسرة للبلد واحد من ناحية أخرى (31)، وخلاف جنسينهما يجعل الولاء السياسي لكل منهما للدولة التي يحمل
جنسيتها؛ ومن ثم من المحتمل أن يؤثر ذلك على انتهاء الزوجية إذا اضطربت
العلاقات السياسية بين الدولتين (32).

- تقوم الحجة الثانية على الجانب الحسابي للأسرة؛ على فرض اتخاذ دولة جنسية
الزوج إجراءات ضد رعايا الدولة التي تحمل الزوجة جنسيتها، أو افتراس
العكس (33). ومن الأمثلة الواقعة في هذا الشأن، مقاطعة الدولة الرباعية (المملكة
العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية، ومصر) لدولة قطر
وما أسفر عنها من تأثير الأسر ذات الزواج المحتمل الذي يصل إلى 1474 حالة.
وكانت كل من السعودية والإمارات طلبت من مواطنيها مغادرة قطر خلال 14
يومًا، وبدعم الامتثال بفرضهم لإجراءات عقابية (34).

- تؤسس حجتهم الثالثة على أن هذا المبدأ من شأنه تحقيق حماية للزوجة: إذ إنه
لم يظل لجنسية لأصبح من الممكن أن تطبق عليها إجراءات إبعاد الأجانب (35)
بسبب مخالفتها قوانين دولة الزوج.

والحجة الرابعة تنطلق من تجنب مشكلة تنازل القوانين التي تثار عند اختلاف
جنسيات الزوجين في مسألة الأحوال الشخصية ذات العنصر الاجتماعي (36).

(31) عبد المنعم زمزم، مرجع سابق، ص 146. مفيدة خوادجية، تنظيم أحكام الجنسية في الزواج
المختلف، وأثره على جنسية الزوجة والزوج الأجانبيين، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن
جامعة محمد خيبر بسكرة، 442، 1387، ص 32.
(32) أحمد الجاوي، مرجع سابق، ص 32.
(33) مفيدة خوادجية، مرجع سابق، ص 32.
(34) الحصار ضد النسيج الاجتماعي الخليجي وشنت شمل العائلة، جريدة الشرق، 6 يونيو، 2019، تم
الاستعانة بالإحصائية الوزارة في المقال المنشور تحت الزيارة 34 فبراير 2022.
https://al-sharq.com/article/06/06/2019/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%B6%D8%B1%D8%A8-
%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D9%86%D8%B9-%D9%8A%D9%86%D8%A8%D9%86%D8%A8-
%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84-%D8%A7%
(35) سالم عميلة، مرجع سابق، ص 11.
(36) مفيدة خوادجية، مرجع سابق، ص 32.
ومؤدئ ذلك، أن ضابط الإسناد في العلاقات الزوجية والعائلية يقوم على تعين قانون جنسي الزوجين؛ إذ إن الاتحاد في جنسيتيهما يضفي الاستقرار والأمان القانوني عليهما وعلى الأسرة، بينما لو اختلفت لطبق قانون واحد على علاقة واحدة.

ومثال ذلك، قاعدة الإسناد في الشروط الموضوعية للزواج، الواقعة في المادة 36 من القانون الكويتي رقم 5 لسنة 1961 بشأن تنظيم العلاقات ذات العنصر الأجنبي، التي تقول: "يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج – كالأهلية وصحة الرضاع وشرط الخلو من موانع الزواج – إلى قانون جنسية الزوجين إذا اتحادت الجنسية، فإن اختفت وجب الرجوع بالنسبة إلى كل زوج، لقانون جنسيته."  

والحجة الخامسة تقوم على أن اختلاف جنسية الزوجين من المحتمل أن يؤدي إلى ازدواج جنسية الأولاد في الدول التي تخذل بحق الدم لأساساً لمنع الجنسية الأصلية، ولا سيما إذا ما فرضت كل من دولتي الأب والأم جنسيتيهما على المولود، ومن ثو، فحصول الزوجة على جنسية زوجها له جانبي، هما: حصول الأولاد على جنسية واحدة، وتعزيز ولاء الأولاد لجنسية واحدة، وكأن الزوجة لها دور في التربية؛ فإن احتفاظها بجنسيتها يترك تأثيرها على ولاء أبنائها؛ فإما أن يتوسع ولاوز بين جنسيتي الأب والأم، وما أن يتجه إلى جنسية الأم(37).

ويترتب على إعلان هذا المبدأ أن الزوجة تكتسب جنسية زوجها كثر مباشر لتغيير جنسيته وتجنحه بالجنسية الأجنبية في أثناء قيام الرابطة الزوجية. إلا أن استخدام مبدأ وحدة الجنسية في العلاقة انحصر الاعتماد عليه في تشريعات الدول، وتم تبني مبدأ آخر، وهو مبدأ استقلالية الجنسية في الأسرة، ومقتضيات لا تفرض الجنسية ويتكرر أمر اختيارها لإدارة الزوجة(38)، وينتفى الأمر اللائقية لاكتسابها لجنسية زوجها، وظل منتمية بجنسيتها(39)، وقد ظهر هذا المبدأ نتيجة ازدياد الحركات الجنسية التي بدأت بمؤتمر مونتفيديو المنعقد سنة 1933، وكانت مطالبة تشمل ضرورة المساءلة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، والاستقلالية في جنسيات الزوجين، واحترام إرادة المرأة(40).

---

(37) سالم عطية، مرجع سابق، ص 11.
(38) عمار ملف الدفم وطليعت جرب، مرجع مذكور، ص 88.
(39) عبد المنعم زمزم، مرجع سابق، ص 148.
(40) مصطفى الباز، مرجع سابق، ص 178. أحمد الجداوي، مرجع سابق، ص 316-314.
امتدادًا لاستقلالية الجنسية يقوم على احترام إرادة المرأة، وأن يكون لها الحق في جنسية مستقلة عن زوجها، والامر في هذه الحالة لا يقتصر على مجرد الاستقلال بل يمتد إلى ضرورة التمييز بين علاقة الزوجية ورابطة الجنسية، وعدم إجبار المرأة على الدخول في جنسية زوجها، بل يكون بخولها في جنسيته بناء على إرادة واختيارها، ومنها، وحجب أصحاب هذا الاجتهاد تقوم على ما يأتي:

- اختلاف جنسيات الزوجين ليس سببًاً مانعًاً من استمرار العلاقة الزوجية؛ لاختلاف فكرة الزواج عن الجنسية. ومن المعتchod استمرار العلاقة الزوجية بين زوجين مختلفي الجنسية، ولا يتراب اختلاف جنسيتهما فورًاً في العلاقة بينهما.
- صيانة إرادة المرأة المتزوجة لا يعني إنكار احتمال وحدة الجنسية في العائلة، ويفترض أن تقوم هذه الوحدة على إرادتها، لا على إجبارها(1). واحترام هذه الإرادة نتيجة منطقة للمبدأ الثابت في قانون الجنسية، وهو أن الجنسية المكتسبة الجنسية تعر عن رغبة الشخص وإرادته في الحصول عليها.
- مبدًا استقلالية الجنسية سيكون سببًاً جالبًاً للتجنس بجنسية دولة الزوج وإن كان إرادة الزوجة، ولله تأثير في تزايد عدد المواطنين، بينما أثره على دولة الزوجة يكون بفقد الكثيرات لجنسيتهن؛ بسبب الزواج من أجانب أو اكتسابهن لجنسية الزوج الجديدة، إن كان أثر اكتساب جنسية أجنبية هو فقدها لجسيتهم.
- وفق قانونها.
- احترام إرادة المرأة وما يترتب عليه من استقلال في جنسية الزوجين لن يثير مشكلة تنازع القوانين، إذا ما تبنت الدولة في صياغة قواعد إسنادها بشأن مسائل الأحوال الشخصية ضابطًاً للإسناد غير الجنسية كضابط الإسناد وهو الموطن؛ وهو ما يقلل تطبيق قانون واحد على الرغم من الاختلاف في جنسية الزوجين.
- والمتاح لتطبيق هذا المبدأ يجد أن الأخذ به من الممكن أن يؤدي إلى مشكلة ازدواج جنسية الزوجة، ويحدث هذا الأمر إذا ما افترضنا أن قانون جنسية الزوج يتبنى مبدأ استقلال الجنسية ويجعل للزوجة دورًا في الدخول في جنسية زوجها المكتسبة في أثناء الزواج، وتكتسبها إن أعلنت رغبتها فيها، ولا يشترط تخليها عن جنسيتها السابقة، ولا يتراب قانون جنسيتها الأصلية إثرًا مفGED إذا ما تجنبت بجنسية أجنبية.

(4) أحمد الجداري، مرجع سابق، ص 316-315.
ومع تطور الفقه القانوني وجد بيدا يجمع بين بيدا وحة الجنسية ومبدأ استقلالية الجنسية، ويراد بذلك استقلال الجنسيات ابتداء والوحدة في الجنسية انتهاء؛ بمعنى أن استقلال الجنسيات هو نقطة البداية في تنظيم أثر تجنس الزوج بجنسية جديدة على جنسية الزوجة في إثنان الزواج؛ كفالة لحقها من جهة وصيانته للدولة ومصالحها من جهة أخرى، على أن تظل قائمة بعد ذلك إمكانية تغيير نقطة البداية والوصول إلى توحيد الجنسية في العائلة، نكتنفة لانتقاء إرادة المرأة ومصلحة الدولة.

هذا الاتجاه يجعل من توحيد جنسيات الأسرة مجرد هدف، يمكن تحقيقه وليس أبداً ضرورياً واجب الاتباع رغمما عن إرادة المرأة.

ويمل هذا الاتجاه إلى أن قيام الزوجية ليست المؤثر لإدخال الزوجة في جنسية زوجها الجديدة إلا إذا طلبت ذلك صراحةً؛ فإذا طلبت ذلك وقابلة موافقة من قبل دولة جنسية الزوج الجديدة، فتعدد تحقق وحدة الجنسية ويتكون للدولة دور في ذلك. ومن الضرورة أن يكون للدولة دور يتمثل في حماية مصالحها بعدم السماح بدخول الزوجة الأجنبية في جنسية زوجها كاثتر تبعي لتجنيه دون قيد يراعي ظروف الدولة.

ويقوم هذا المبدأ على الاعتبارين الآتيين:

أولاً: من المستقر عليه في التجنن الأخذ بإرادة الفرد؛ ومن ثم لا يجوز فرض جنسية دولة الزوج على زوجته الأجنبية، ومسلالة تجنس زوجة الأجنبي بجنسية زوجها الجديدة هي – في الحقيقة – تغيير لجنسيتها؛ ومن ثم يجب أن لا يتم إلا بناء على رغبة فردية وصريحة.

ثانياً: احترام إرادة المرأة يجب أن يقابله احترام لفصلية الدولة من خلال ممارستها للسلطة التقديرية في إعطاء هذه الأجنبية الجنسية من عدمه. ودور الدولة مهم؛ كونه يشكل صمام أمان في مراقبة العناصر الأجنبية التي تريد أن تكتسب الصفة الوطنية: حماية للجماعة الوطنية.

وعلى الرغم من تطور الاتجاهات في موقف تجنس زوجة الأجنبي وما يرتبط من آثار، فإن العديد من التشريعات اختلفت في تنفيذها لهذه المبادئ، وهو ما ستناوله في المبحث التالي.

أحمد عبد الكريم سلامة، المبسوط في شرح نظام الجنسية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1993، ص 269.
أحمد الجداوي، مرجع سابق، ص 316-319.
أحمد الجداوي، مرجع سابق، ص 318.
أحمد الجداوي، مرجع سابق، ص 318.
البحث الثاني
موقف القوانين محل المقارنة من تجنس زوجة الأجنبي
بجنسية زوجها الجديدة

من بين المسائل التي تنظمها قوانين الجنسية مسألة تجنس الزوجة الأجنبية وتجنستها بجنسية زوجها، بفرض تغييره لجنسيته في أثناء قيام الزواج. وإن كان زوجة الأجانب هي أجنبية، وتكسب الجنسية زوجها بتاريخ لاحق على الميلاد، فإن حكم جنسيتها يُنظم وفقًا لحكام اكتساب الجنسية بالتجنس. وبناء على ذلك، تسمح القوانين بتجنستها وفق شروط تراوح بين الموعد والشدة، سواء تم تبني موقف وحدة جنسية العائلة أو استقلال الجنسية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن موقف الدولة تغير من زمن إلى زمن مباكرة بالتغييرات القانونية الدولية. وستتناول في هذا البحث موقف بعض الدول في تنظيمها القانوني لمسالة تجنس زوجة الأجانب، وذلك من خلال بيان كل من التطور القانوني السابق والموقف القانوني الحالي لكل دولة محل الدراسة، بالإضافة إلى الشروط القانونية التي يجب توافرها واستيفاؤها، وسنعقد البحث على مطلبيين، يعرض الأول للموقف القانوني المرن، في حين يعرض الثاني للموقف القانوني المتشدّد.

المطلب الأول
الموقف القانوني المرن في تجنس زوجة الأجنبي بجنسية زوجها الجديدة

القاعدة السائدة، هي إمكانية تجنس الأجانب زوجة الأجنبي بجنسية زوجها الجديدة كثر تبعي لجنسًا، وتتبني بعض التشريعات موقفًا مرنًا في ذلك، بهدف وحدة الأسرة، ون LinkedHashMapونًا بالمرات الموقف المرن الذي تتخفف فيه الشروط الواجب استيفاؤها، ومن صور هذا الموقف المرن - على سبيل المثال - عدم اشترط إقامة الأجانبية زوجة الأجنبي في الدولة التي اكتسب زوجها جنسيتها بعد زواجهما، ومن القوانين التي نورد دراستها، واعتمدت هذا الموقف في تنظيم جنسية زوجة الأجنبي: قانون الجنسية الكويتية، قانون الجنسية اللبنانية.

في الكويت، نجد المادة 27، الفقرة 1، من قانون الجنسية الكويتية هي المعنيّة بتنظيم مسألة جنسية الأجانبية زوجة الأجنبي، وقد شهد تنظيمها تطورًا ملحوظًا; بعد
أن أجري عليها تعديل لمرة واحدة. وتوضح المادة 7 الفقرة 1، قبل التعديل (الملغي) الصادر بالمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1959، والنص الساري التطبيق حالياً هو النص المعدل بقانون رقم 100 لسنة 1980.

تنص المادة 7 الفقرة 1 (الملغي) من قانون الجنسية الكويتية بالمرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1959 قبل تعديله على أنه "يتربى على كسب الأجنبي الجنسية الكويتية، وفقاً لأحكام المادة 4، وله، أن يصبح زوجته الكويتية، ما لم تقرر خلال سنة من تاريخ علما بها بدخول زوجها في الجنسية الكويتية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية...". ويلاحظ أن صياغة المشرع كانت متاثرة بعدد وحدة العائلة؛ إذ قرر إلحاق الزوجة ب-directory الم תשלום (الزواج) بصورة مباشرة وبقوة القانون. ويستدل على الموقف المرن أن المشرع الكويتي لم يشترط إقامتها في الكويت أو إبداء رغبة.

وتجدر الإشارة إلى أن بوعي تعديل مضمون هذا النص كان لازمة، وهناك العديد من الملاحظات على هذا النص الملفي قبل تعديله، وتعتقد أن الملاحظات التي نوردها كانت سبباً داعياً للتغيير الذي أجري عليه، ومن هذه الملاحظات ما يأتي:

أولاً: صياغة النص قبل التعديل كانت تربة أثرًا قانونياً مباشرةً، ينطبق في أن تجنس الزوج الأجنبي بالجنسية الكويتية في أثناء الزواج يجعل زوجته الأجنبيه الكويتية بالتجنس بقوة القانون(٤٥).

ثانياً: يكون لتجنس الزوج أثر تبعي في تجنس زوجته إذا كان هو من تجنس بالجنسية الكويتية، وفق نص المادة ٤، تجنساً عادياً، أو المادة ٥ تجنساً استثنائياً فقط.

ثالثاً: ترتيباً على الملاحظة السابقة، فإننا نرى في اشترط أن يكون الزوج متجنساً على إحدى المادتين ٤، أوه فقط - قصصاً تشريعيًا في تلك الفترة، إذ تخرج حالة الأجنبي زوجة الابن القاصر المتزوج المتزوج تبعاً لوالده من إمكانية إلحاق زوجته بجنسية الأصل. أو بعبارة أخرى أكثر توضيحاً، فإنه وفق قانون الجنسية الكويتية المادة ٧، الفقرة ٢ - يكتسب الأولاد القاصر للمتزوج تبعاً لتذكير والدهم الجنسية الكويتية بالتجنس وبقوة القانون؛ ومن ثم إذا افترضنا أن الأب القاصر، له زوجة أجنبيه وتجنس هو بالجنسية الكويتية تبعاً لوالده، فإن نص المادة ٧، الفقرة (الملغي)، لا يشملها؛ ومن ثم لا يمكنها أن تتجنس تبعاً لزوجها.

(٤٥) أحمد السمان ورشيد العنزي، مرجع سابق، ص ٨٤.
رابعاً: جعل المشرع الكويتي رغبة زوجة الأجنبي في البقاء على جنسيتها الأجنبيّة بدأ
من تاريخ علمها بتجنس زوجها، وهي مسألة غير منضبطة، وعدم انسباط
المصطلح يتمثل في أنه من الصعوبة تحديد تاريخ علمها إلا من خلال أقوالها(1)。
وفي محاولة منا لمعرفة الحكمة التي جعلت المشرع الكويتي يتجزى هذا المنحى،
عندنا إلى المتشككة الإيضاحية، وقد ركز أن "السنة تسري من تاريخ علم الزوجة
بالتقسيم لا من تاريخ التجنس؛ إذ قد يخفى على الزوجة أمر تجنس زوجها وفترة
 طويلة، بل قد تقضي السنة دون أن تعلم هذا الأمر، فإن جعلت السنة تسري من
وقت التجنس لفقط الزوجة حق الاختيار قبل أن تعلم بوجوده. وإذا اخترعت
الزوجة جنسيتها الأصلية في خلال السنة، اعتبرت محتفظة بهذه الجنسية منذ
البداية". والآثار القانوني الذي يترتب على إعمال النص الملفغ أن زوجة الأجنبي
مدة يوم تجنس زوجها بالجنسية الكويتية تصبح كويتية بتجنس بقوة القانون،
وتبقى على هذا الوضع إلى أن تعلم بتجنس زوجها، ومن الممكن أنها لا تعلم؛ وهي
وفق ذلك يكون لها حقوق وواجبات؛ بوصفها كويتية بتجنس. ونتيجة هذا الأمر
يدعو إلى القبول بقصور النص عن تحديد أية إعلام الزوجة بتجنس زوجها، وهو
إجراء يقع على الإدارة أو الزوج (2).
خامساً: من العوار القانوني الذي أصاب هذه الصياغة أن الزوجة لو أعلنت رغبتها في
الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية خلال المدة الزمنية التي تبدأ من تاريخ علمها، فما
موقف الجماعة الكويتية عندئذ؟ أفصدها بقوة القانون وت эксперт فترة تجنسها كان لم
تكون، أم تفقدها باثر فوري من وقت علمها؟ أم من وقت إعلان رغبتها في الاحتفاظ
بجنسيتها الأصلية؟ اضف إلى ذلك أن المشرع تطلّ إعلانها لرغبتها في الاحتفاظ
بالجنسية الأصلية، فمن يوجه الإعلان؟ واحتماظها واستعمالها لأوراقها الأثرية
وجوزا سفرها خلال فترة كسبها للجنسية الكويتية دون علمها بتجنسها المتبعي
لتجمد زوجها بالجنسية الكويتية بقوة القانون – أي هذا دليلًا أو كرّية كافية –
إذن كانت ضمنية - على رغبتها في الاحتفاظ بالجنسية الأصلية؟
سادساً: غموض النص في بيان الأثر القانوني لاختيار الزوجة الجنسية الكويتية التي
كسبتها بقوة القانون، ويتمثل هذا الغموض في أنها إذا ما أعلنت رغبتها في

(1) صابح اليوسف: وفاطمة الحويل: ومحمد الجار الله، الجنسية في القانون الكويتي، دار العلم
لنشر الطبعة الأولى، 2000، ص 57. أحمد السماح: ورشيد العزني، مرجع سابق، ص 48.
(2) صابح اليوسف: وأخرون: مرجع سابق، ص 57.
الاحتفال بالجنسية الكويتية، أفيد باعلان يفيد على فقدان الجنسية الأجنبية لم يستمر تمتعها بالجنسية الجنسية، ومن ثم تكون مزدوجة الجنسية؟ فكل سلما بصحة التوجه الأول لكان ذلك تأدياً من القانون الكويتي على القانون القانوني في إقامت هذه المرأة لجنسيتها، وهو قول لا يناسب مع الأصول القانونية في قانون الجنسية. ومن ناحية أخرى، فإن اختيارها للجنسية الكويتية وعدم إبداء رغبته في الاحتفال بجنسيتها الأجنبية من شائه القول وجود ازدواج في الجنسية. ويدر باللاحظة أن إمكانية وجود ازدواج قائم في فترة سريان النص الملفي وعمله قبل تعلبه، أمر وارد؛ كون إدراج شرط التنازل عن الجنسية الأجنبية كشرط للتجنس تم إضافته عام 1980 بنص المادة 11 مكرر.

والتساؤلات سابقة الذكر لم يجب عنها المشرف الكويتي، إلا أن انتهت العالم لمبدأ استقلالية الجنسية جعل المشرف الكويتي يعدل نص المادة 7، الفقرة 1، بشأن موقف تجنس زوجة الأجنبي، بالقانون رقم 100 لسنة 1980، وهو ساري التطبيق، ونص المادة على أنه "لا يترتب على كسب الأجنبي الجنسية الكويتية أن تصبح زوجته الكويتية إلا إذا أعلنت رغبتها في ذلك خلال ستة من تاريخ كسب زوجها الجنسية الكويتية."

فالمتعمل لهذا النص يجد أن هناك شروطًا موضوعية لابد من توافرها:
الأول: وجود رابطة زوجية صحيحة. ويستند على ذلك من الصياغة التالية: "لا يترتب على كسب الأجانبي... أن تصبح زوجته كويتية"، وتحديد لفظ "زوجته " يعني أن الزوجة الأجنبية ترتبط بزواج صحيح من هذا الزوج الذي تجنس بالجنسية الكويتية. لهذا نجد أن صفة الزوجة تعد ركناً أساسياً أي زوجة له تاريخ سابق على تجنسه بالجنسية الكويتية؛ ومن ثم فإن "الارتباك بالزواج بشكل واحد شروط تجنس زوجة الأجنبي الذي يحمل على الجنسية الكويتية وليس سبباً مباشرةً أو موجباً."
وعلى ذلك، فإن الشرط يحتل إذا طلق الزوج زوجته قبل صدور مرخص تجنسه بالجنسية الكويتية، وكذلك إذا طلق الزوج زوجته بعد صدور مرخص تجنسه وقبل إعلانها الرغبة بالجنسية الكويتية.

وهذا يؤدي إلى سؤال، مفاده: إتخاذ صحة عقد الزواج، من حيث شروطه الموضوعية، للقانون الكويتي أم للقانون الأجنبي؟ وهذا الصدد يرى دكتور عكاشة أن

(84) صباح اليوسف: وأخرون، مرجع سابق، ص 72.
اكتساب زوجة الأجنبي لجنسيةه المكتسبة الجديدة...

صحة الزواج تخضع للقانون وواعب التطبيق الذي تعينه قاعدة الإسناد في قانون القاضي وليس لأحكام قانون الأحوال الشخصية الموضوعية لقانون القاضي (61).

الثاني: وهو يتعلق بالزوج: أي أن الزواج اكتسب الجنسية الكويتية وصدر مرسوم بتجنحه. فإطلاق تعبير "كسب الأجنبي للجنسية الكويتية" يتعين ليشمل المتنيس وفق إحدى حالات التجنح الواردة في قانون الجنسية الكويتية. وهي المواد: 4(1) و 5(1) و الفقرة (3) مكرر (3).

الثالث: إن الزواج الساري لجنسية الكويت بزوجة الأجنبي المتنيس بالجنسية الكويتية رغبتي في اكتساب الجنسية الكويتية. وهنا نجد أن المشرع الكويتي لا يحق له بجنسية الكويتية تلقائياً كاثر مباشر ويتبعي لتجنح الزوج، بل بإمكانها أن تبقى محتفزة بجنسيتها الأصلية الأجنبية ما لم تعلن هي رغبتها في اكتساب الجنسية الكويتية وتفصيح عن ذلك للإباردة. وقد قدّم المشرع إعلان الرغبة بعدة زمنية معينة، وهي إعلان رغبتها خلال سنة من تاريخ كسب زوجها الجنسية الكويتية. فإذا أعلنت الرغبة بعد مرور السنة من تاريخ كسب زوجها الجنسية الكويتية فإنها لا تكتسبها.

ولعل المأخوذ على صياغة المشرع الكويتي هذه، أنه لم يحدد آلية إعلان رغبتها، ولم يشترط شكلية معينة؛ أهو يتطلب طلب خطي أم طلب شفوي؟ كما لم يشترط مكان الإعلان; أي إنها موجودة في دولة الكويت تم تكون لسفارة دولة الكويت في الخارج في حالة إقامتها في الخارج؟

ويتولد عن الشروط الثالث عدة أسئلة، منها: هل إعلان رغبتها في الجنسية الكويتية يتطلب بلوغها سن الرشد؟ إذ إن إعلانها رغبتها هو في حقيقة تقديم طلب وتصريف إيجابي يتطلب فيه بلوغ سن الرشد وفق الأصول القانونية، غير أنها لم يرد ضمن شروط نص المادة 7 الفقرة 1 ففبعد النص عليه يعني عدم تطلب من قبل المشرع، وبعد ذلك تسهيلاً منه في تجنس زوجة الأجنبي.

(61) عكاشة عبد العال، مركز المرأة في تشريع الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جمعية الاجتماعيين في الشرارة، شؤون اجتماعية، مجل س، 1995، ص 265-266.
(50) تثني المادة 4 بتنظيم حكم التجنح العادي.
(51) تنظم المادة 5 حكم التجنح الاستثنائي.
(52) تنظم المادة 7 ثلاث مسال، إحداها تجنس الأولاد الأصليين للجميع، المولددين له قبل صدور مرسوم تجنح.
(53) تثني المادة 8 تجنس الأولاد الراشدين والاحتفاد الرشدي للمتنيس من جهة أهلاده الكتروني وتتجنس إخفاء القصر المتوفى عنهم والذين قبل منحة الجنسية الكويتية.
الرابع: إذا توافرت جميع الشروط السابقة، فإنها تكتسب الجنسية الكويتية بقوة
القانون بالتجنس، وعلى أن التنازل عن الجنسية الأجنبية خلال 3 أشهر من كسبها
للجنسية الكويتية، ويتطلب على عدم امتناعها لهذا الشروط فدية لجنسيتها الكويتية
المكتسبة بقوة القانون وبأثر رجعي (وهو شرط تم إيراده في المادة 11 مكرر).

ويطبق الموقف المرجع على المشرع في لبنان أيضاً؛ إذ تنزيل المادة 4 في القرار
رقم 15 الصادر في 19 كانون الثاني 1935 بشأن قانون الجنسية اللبنانية على أن
"المرأة المقتربة بجانب الأخذ التابع للجنوبية، لا يمكن أن يلبيا أن يحصلوا على
التابع للجنسية بذل شرط الإقامة، سواء كان ذلك بالقرار الذي يمنح هذه التابعة
للزواج أو للاب أو للأم أو بقرار خاص " ويرى الدكتور البستاني أن المنتج في لبنان
هو أن اكتساب زوجة الأجنبية للجنسية اللبنانية تبعًا له، مطله فقط على طلب خاص
للموافقة من دون شرط.

من الملاحظات في هذا النص:
الولا: أن النص القانوني بشأن موقف تجنس زوجة الأجنبية بالجنسية اللبنانية لم يرد عليه
أي تعديل، من واقع بحثنا.

ثانياً: يمكن لزوجة الأجنبي أن تطلب تجنسها مع طلب تجنس زوجها؛ ومن ثم يتم منحها
الجنسية اللبنانية بالقرار نفسه الذي يمنح زوجته الجنسية اللبنانية، أو بإمكانها
تقديم طلب مستقل، ويصدر قرار خاص بمجرد الجنسية اللبنانية.

 يعني أن القانون اللبناني يستلزم تقديم طلب من قبل زوجة الأجنبي
ثالثاً: تلاحظ أنه ما تقدمت زوجة الأجنبي بطلب التجنس مستقلًا عن زوجها، فإن
المشرع اللبناني لم يقيد تقديمها للطلب بمدة زمنية؛ ومن ثم الفمطلق يؤخذ على
إطلاقه.

رابعاً: لا يشتهر المشرع اللبناني إقامة في لبنان سابقة على تقديم الطلب.

---

سعدي البستاني، (54) الجمع في القانون الدولي الخاص المضمون الواسع المتعدد الموضوعات،
منشورات الهلال القانونية، الطبعة الأولى، 1994، ص 300. بدوي أبو ديب، الجنسية
اللبنانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1974، ص 200.

(55) إبراهيم علي بدوي، اكتساب الجنسية اللبنانية: نزعها واستردادها (دراسة مقارنة)، منشورات
زين الحقوقية، الطبعة الأولى، 2018، ص 29. سعود البستاني، المرجع السابق، ص 258.

(56) حسن الهداي، اكتساب الأجنبية لجنسية زوجها في التشريعات العربية، مجلة الحقوق
والشرعية، مجل 1.2، 1977/87، ص 56.
ولنا أن نتساءل: إذا افترضنا أن الزوج المجنسي توفي بعد اكتساب الجنسية مباشرة وقبل إعلان الزوجة لرغبتها في التجنس، فهل لواقعة الوفاة تأثير على إمكانية تجنسها؟ والواقع أن كلاً من المشرعين الكويتي واللبناني لم ينص حلًا واضحاً لحكم هذه الفرضية. لكن المشرع الكويتي أعطى حلًا لافتراض وفاة الزوج بعد اكتسابها الجنسية، واعتبرها كويتية بالتجنس، وذلك بقوله في المادة 9: إذا اكتسبت الزوجة الجنسية زوجها الكويتي فلا يؤثر وفاة الزوج عنها بعد ذلك. ومن جانب آخر، يتفق هذا التوجه مع الموقف اللبناني الذي يؤكد أن اكتساب الزوجة للجنسية اللبنانية يكون نهائياً; ومن ثم لا تتقيد بوفاة زوجها بعد ذلك.

ومن ثم: نجد كلاً من المشرع الكويتي في موقفه الحالي والمشرع اللبناني، يميل إلى مبدأ استقلال جنسيات العائلة: إذ لا يحظر إرادة الزوجة ورغبتها في الجنسية. وتلاحظ - في الوقت نفسه - أن القانونين غفلاً عن بيان دور الإدارة وسلطتها برفض تجنسها. وبهذه الصدد نرى دكتور حسن الهداوي بياناً لهذا الموقف، في ظل القانون الكويتي تحديداً، أن "تجنس الزوجة بجنسية الكويتية يستلزم إجراء تحقيق كامل للإحاطة بشكل دقيق بكل المعلومات اللازمة عن هوية المتلقي وعن نشاطه وسلوكه ومعارفه وارتباطاته، بما في ذلك ارتباطاته العائلية: زوجته وأفراد لسرتها، وتحقيق كما يكشف لياقة المرأة في الدخول في الجنسية الكويتية أو عدم لياقتها، ومن ما لاح تكشف لياقة المرأة في دخول الجنسية الكويتية، استطاعت منعها من نخولها عن طريق رفض طلب تجنس الزوج."(58). لكن هل يعد هذا الحل منطقياً مع وجهات الرأي المتقدمة؟ إذنا تعقد أن ذلك يتافيق مع القاعدة المبدئية القائمة على أنه "لا تتر وازرة وزر أخرى"، ومن المعروف أن التجنس إجراء يستهدف إدخال أجنبي في جنسية الدولة، فإن وافقت فله أثر تبعي على عائلته وزوجته؛ ومن ثم من غير المنطقي أن آخرين لم يتقروا بطلب التجنس حالياً بل سيكون لهم مستقبلًا الحق في التمتع بالأثر القيمي للتجنس الأب (الزوج) - يكون سبباً في منعه من التجنس.

ويظهر الموقف المتقدم للقانونيين الكويتي واللبناني في المرونة من خلال اتفاقهما في عدم النص على شرط الإقامة. ونعتقد أن هذا المسأل يجب أن يتغير؛ لأن

(57) د.وي أبو ديب، مرجع سابق، ص. 169.
(58) حسن الهداوي، مرجع سابق، ص. 85.
من حق الدولة أن تتبين من وراء زوجة أجنبية واندمجها في المجتمع الذي
ستكسب جنسيته، وهو ما يعد أيضاً تدعيمًا لقيام الزوجية.
المطلب الثاني

الموقف القانوني المتشدد في تجنس زوجة الأجنبي بجنسية
زوجها الجديدة

يقصد بالموقف المتشدد الموقف القانوني الذي يفرضه المشرع؛ فلا يكون
تجنس زوجة الأجنبي إلا باتباع جملة من الشروط التي تثبت من خلالها اندماجها في
مجتمع جنسية زوجها الجديدة، ويتضمن الشروط الإقامة وموافقة الإدارة. ومن
القوانين التي نود دراستها وتتبع الموقف المتشدد في تجنس زوجة الأجنبي فيها
قانون الجنسية البحريني ونظام الجنسية السعودي.

ينظم قانون الجنسية البحرينية في المادة 6 تجنس زوجة الأجنبي، وقد عدل
هذا القانون مرة واحدة، وسنستعرض في الشرح للمادة 6 المعنية بهذه المسألة قبل
التعديل، وكذلك للنص الساري التطبيق أيضاً. في السابق كانت المادة 6 (الملغاة) من
قانون الجنسية البحرينية لعام 1963 تنص في الفقرة 4 على أنه: "...إذا منح
شخص الجنسية البحرينية بموجب هذه المادة، اعتبرت زوجته وأولاده القاصرون
بحريين بالتجنس ابتداء من التاريخ الذي وُجهت فيه تلك الجنسية". فهذه المادة
تتعلق ما يسمى التبعية في الجنسية البحرينية، ويكون ذلك تلقائياً لزوجة الأجنبي دون
إرادة منها؛ تطبيقا لبداً وحدة جنسية العائلة، ومن الملاحظات في هذه المادة نورد ما
يأتي:

أولاً: يكسب قانون الجنسية البحريني في موقفه في المادة المذكورة، زوجة الأجنبي
الجنسية فور تجنس زوجها بالجنسية البحرينية وبقوة القانون؛ إذ إن الدولة لا
تتمتع بسلطة تقديرية.

ثانياً: لم يخوّل القانون زوجة الأجنبي المتلقي الجنسية البحرينية، ممارسة حق الاختيار
خلال فترة زمنية بعد اكتمال الجنسية البحرينية عليها؛ لتبدي عدم رغبتها في هذه
الجنسية.

ثالثاً: دخولها في الجنسية البحرينية لا يفرض عليها التنازل عن جنسيتها الأجنبية.

أحمد عاشور، مرجع سابق، ص 277.
رابعاً: من الممكن حدوث حالة من ازدواج الجنسية في فرض اكتسابها للجنسية البحرينية بقوة القانون وبقائها على جنسيتها الأصلية.

وقد عدل موقف القانون البحريني بشأن تجنس زوجة الأجنبي، فاصبح وفق المادة 6 المعدلة بالمرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1989 بتعديل قانون الجنسية البحرينية لعام 1963 على النحو الآتي:

"... ولا يترتب على اكتساب الأجنبي الجنسية البحرينية أن تحصل زوجته متمتعة بها إلا إذا أعلنت وزارة الداخلية برغبتها في ذلك، واستمرت الزوجة مقيمة مع زوجها في البحرين لمدة خمس سنوات من تاريخ إعلان رغبتها، ولم تنته الزوجية خلال هذه الفترة لغير وفاة الزوج.

ويجوز لوزير الداخلية الإعفاء من كل هذه المدة أو بعضها، كما يجوز له خلالها، بقرار مسبق، حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية البحرينية."  

 والاستناداً إلى فحوى هذا النص يتم تجسن زوجة الأجنبي بالجنسية البحرينية وفق شروط مشددة، تتمثل فيما يلي:

أولاً: توافر شرط الزواج الصحيح الذي انعقد بين زوجة الأجنبي وزوجها الأجنبي المتجنس بالجنسية البحرينية. وإذا تأثر نزاوج حول صحة الزواج فإن أمره يخضع للقانون الذي تعيينه قواعد الإسناد البحرينية، وارادته في المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1971 الخاص بإصدار قانون المراقبات الهندية والتجارية وتعديلاته.(1)

وبالنظر إلى قانون المرافعات نجد أن المادة 21 تنص على أنه: "... 2 - يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج إلى قانون بلد الزوجين.

ثانياً: أن تعلن الزوجة رغبتها في الحصول على الجنسية البحرينية. وللتحقيق أن المشروع البحريني لم يحدد مدة معينة لإعلان هذه الرغبة، بل تركها بلا قيد ومتين؛ ومن ثم لم يكن من الممكن أن تعلن رغبتها مباشرة بعد تجنس زوجها بالجنسية البحرينية أو أي وقت آخر. ومن سياق قراءتنا للنص نفهم أن إعلان الرغبة يجب أن يكون خلال قيام العلاقة الزوجية.

ثالثاً: يوجب القانون البحريني إقامة زوجة الأجنبي في البحرين مع زوجها المتجنس لمدة 5 سنوات من تاريخ إعلان رغبتها. وتخمن حكمة هذا الشرط في استثثاق اندماجها في الجماعة الوطنية، والتاكد من جدليها ورغبتها في الجنسية البحرينية.

https://www.sjc.bh/website/doc_print/L-7112.pdf

(١٠٠)
ويتحقق ذلك عملياً بأن تكون الزوجة مقيمة أصلاً في البحرين قبل تجنس زوجها.
وتستمر بعد ذلك في الإقامة أو تكون في الإقامة في البحرين بعد تجنس زوجها.
وتأتي إلى القوانين جاء، بلغت (الإقامة) دون Elseif وصفها بالمشروعة أو المادية،
بل اكتفى بالقول: "استمرت مقيمة مع زوجها في البحرين"، وكان يفترض على
المتجرد تأكيده الإقامة المشروعة كي تلتقي الزوجات على هذا النص بأن يكون
لكن لجنسية زوجة البحريني متجرد، أن تدخل في الجنسية دون أن يكون لها إقامة
قانونية مشروعة.
ولعل ما يتردد به المشارب البحريني أنه تطلب إقامة هذه الزوجة مع زوجها
المتجرد، ووضعيته لمدى هو البعض أن هذا الاشتراط "يؤكِد على قيم
الزواجة الصحية كدليل مؤثر ودافع باتجاه منهجها الجنسية". لك ذلك
يُثير هنا هو: إذا افترضنا أنها أقامت في البحرين وآلامها زوجها بعد تجنسه خارج
البحرين فهل تكون في هذه الحال مستوفياً الشرط؟
رابعاً: يُوجب القانون البحريني استمرار الزوجية قائمة لمدة 5 سنوات من تاريخ إعلان
الزوجة لغبرتها في الجنسية، ولا تحسب هذه المدة من تاريخ عقد الزواج أيًا ما
كانت مدته؛ فإما أنهز الزوجية خلال 5 سنوات من تاريخ إعلان الرغبة؛ بسبب
الطلاق، فإن شرط الاستمرار يتاثر عندئذ ومن ثم لا تكتسب الجنسية، والسبب أن
انتهاء الزوجية بسبب الطلاق يبطل الرابطة الزوجية بين الزوجين، وتزول معه
صفتها كزوجة.
خامساً: لا يصدر وزير الداخلية قرارات بحرمان زوجة الأجنبي من اكتساب الجنسية
البحرينية، على أن يكون قرار الحرام مسبباً. ويتكلم أثر قرار الحرام في عدم
حصول زوجة الأجنبي على الجنسية البحرينية، غير أن مارصة وزير الداخلية
لهذه السلطة مشروعة بفترة 5 سنوات من تاريخ إعلان الرغبة وليس قبل
إعلانها أو بعد اقصاء مدة 5 سنوات. ويستند على ذلك من تعبير المشرع "كما
يجوز له خلالها". ويترتب على عدم مارسة الوزير لسلطة في الحرام خلال
هذه المدة الزمنية وبمرورها أن تكتسب الزوجة الجنسية البحرينية بقوة القانون.
سادساً: قد يمارس وزير الداخلية سلطة أخرى، وهي إعفاء زوجة الأجنبي من مدة

(11) سعيد اليساني، مراعي سابق، ص. 260.
(12) أحمد عبد الكريم سلامة، المبسوط، المراعي السابق، ص. 147.
سنوات، ويكون هذا الإعفاء عن كامل المدة أو بعضها، وهذه سلطة تقديرية مخولة
قانونًا للوزير.
ويترتب على توافر الشروط في الزوجة الأجنبية وعدم حرص وزيراً داخلياً لها،
أن تصبح بحرينية بالزواج بالتبعية لزوجها وبوقة القانون. ولاكتسابها الجنسية أثر
مباشر وفوري وليس من تاريخ إعلان الرغبة ولا من تاريخ تجنس زوجها.
ولنجد أن المشرع البحريني طبق مبدأ مصلحة الدولة في حصول زوجة الأجنبي
على الجنسية زوجها؛ بأن جعل لوزير الداخلية سلطة في حرمها من الجنسية،
وبموجب هذه السلطة يكون للجهة المختصة الحق في البحث في طلب زوجة والتأكد
من توافر الشروط.
وقد سار على هذا الموقف المتشدد في تجنس زوجة الأجنبي أيضاً نظام
الجنسية السعودي في المادة 14، وتجدر الإشارة إلى أن موقف المشرع السعودي
عدل مرة واحدة فقط.

تنص المادة 14 (الملغاة) قبل التعديل على أنه "يتزوج على استناد الجنسية
العربية السعودية على تصبح زوجته عربية سعودية، ما لم تقرر خلال سنة من دخول
زوجها، في الجنسية العربية السعودية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية". 
المتمل لصيانة المشرع السعودي يلاحظ أنه جعل من اكتساب الزوجة السعودية
السعودية أن تصبح زوجته سعودية بقوة النظام (13)، وكان المشرع السعودي يرمي -
آذاك - إلى أن تكون جنسية العائلة موحدة. وحافظ المشرع السعودي على حق
الزوجة في اختيار جنسيتها الأجنبية خلال سنة من تاريخ تجنس الزوج.

وكي لا تبقى مدة الإعلان لرغبة زوجة الأجنبي في اكتساب بجنسيتها مطلقة،
أصدر مجلس الوزراء السعودي القرار رقم 87 بتاريخ 13/9/1376 ناسًا في
فقرته الثانية على أنه: "إذا تكست أن تصبح مضمون المادة 14 كتبًا، وإملاها سنة كاملة لإعلان رأيها في الاحتفاظ
بجنسيتها الأصلية. بيـ إذا ممتل لمدة المشرع إليها في الفقرة أ ولم تعلن الزوجة
رآيها تصبح سعودية ويسحب جواز سفرها الأجنبي". لعل القرار الوزاري ينظم
مفعول الأثر التبعي بالنسبة للزوجة في حال اكتساب زوجها الجنسية السعودية,

(13) طلعت دويدار، القانون الدولي الخاص السعودي، منشأة المعارف، بط، 2005، ص. 155.
وينشب عن الأخذ بهذا القرار الوزاري نتائج إيجابية تنتمى عن حذر، وهي: إلزام إحضار الزوجة لزوجها كي لا تتعلق مدة السنة لتقييد الزوجة وأقولها، يؤدي ذلك إلى تحسين المرافق القانونية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم يوقع القرار - من وجهة نظرنا - من جانبين، الأول مشكلة القرار لأصول قانون الجنسية؟ إذ كيف تتفق دولة ما شخصية لنفسها؟ والثاني ما الحدل لمن فليس الزوجة؟ فهل تظل سعودية الجنسية؟ لذا يجب أن تكون دورة بالقول: "إذا انقضى عالم من تاريخ اكتسابها الجنسية السعودية ولم تمارس حق الاختيار، فإن جنسيتهم السعودية تتحقق ولا تفقدها إلا بسحبها منا أو إسقاطها عنها".

ولم يُغلق المشرع السعودي عن بيان الجهة التي تتسلّم إعلان رغبة الزوجة؟ إذ تبين المادة 24 من اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية السعودي أن وزير الداخلية هو ذو الاختصاص في تتسلّم إصدار الرغبة إذا ما أبدت الزوجة رغبتها في الجنسية السعودية، أو عدم الاحتفاظ بجنسيتها الأجنبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لسلطة الوزير الدائمة في منحها الجنسية أو عدم منحها لها، بل هي، بقوة النظام، سعودية، لكنها إن اختارت جنسيتها الأجنبية؟ أي رفضت الجنسية السعودية، فسكون ذلك أثر مفيد للجنسية السعودية، وبأثر رجعي من تاريخ اكتسابها التبعي لها.

غير أن هذا الموقف من المشرع السعودي لم يبق على حاله؟ إذ عُطلت المادة 24؛ ليكون موقف زوجة الزوجي المتجنس بالجنسية السعودية، على النحو الآتي: "يترتب على اكتساب الزوجي الجنسية العربية السعودية ما يلي: 1 - أن تصبح جنسية زوجته عربية سعودية متأصلة قد قدمت إلى المملكة، وقررت رغبتها في ذلك، وتنازلت عن جنسيتها؟. وهذه المادة يجب أن تقرأ بالتزامن مع نص المادة 17 من اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية العربية السعودية، التي جاء فيها: "ولا: يترتب على اكتساب الجنسية أن تصبح زوجته سعودية متأصلة قد قدمت إلى المملكة، وقررت رغبتها في ذلك وتنازلت عن جنسيتها أمام قاض أو كابتن عدل". وبذلك اعتبار المشرع السعودي أن زوجة الزوجي المتجنس بالجنسية السعودية لا تكتسب الجنسية السعودية إلا وفق شروط، هي:}

أولاً: وجود زواج شرعي صحيح وقت حصول الزوج الاجنبي على الجنسية
السعودية(16). ويفهم هذا الشرط من إيراد كلمة "زوجته"، وهي صفة تتقرر للطرف الذي يربطه بالطرف الثاني علاقة زوجية.

ثانياً: أن تكون زوجة الأجنبي قد دفعت إلى السعودية، ويتضح ذلك بكونها خارج المملكة وتلتمي بالإقامة(17).

ثالثاً: إعلان رغبتها في الجنسية السعودية. ومقتضى ذلك يكون لزوجة الأجنبي المجنسة بالجنسية السعودية الحق في اختيار الجنسية السعودية، وفي عدم فرضها عليها.

يرى الفقه السائد في السعودية أن هذا الشرط يؤكّد تبني المشرع السعودي لمبدأ وحدة الجنسية في العائلة، ولم يتضح بعد استقلال الجنسيات في جنسية زوجة الأجنبي(18). وتعتقد أن نظام الجنسية السعودي - في هذه المسألة - احتضن إرادة الزوجة: وهو تأكيدها مبدأ استقلال الجنسية، إلا أن الزوجة إن أرادت الجنسية واعلنت الرغبة فها تنتهي جنسية الزوجين نتيجة لذلك.

وتنص المادة 24 من نظام الجنسية السعودي على ما يلي: "وزارة الداخلية هي الهيئة الصاحبة الاختصاص الأصلي في تنفيذ هذا القانون والإجراءات والإعلانات والأوراق والطلبات المنصوص عليها في هذا النظام، يجب أن توجه إلى وزير الداخلية بطرق الإعلان الرسمي أو بموجب إياز إلى الموظف المختص في الدائرة التابع لها محل إقامة صاحب الشأن، وفي الخارج تسلم للممثلين السياسيين لحكومة جلالة الملك أو إلى قنائصها، ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن يخص لأي موظف آخر في تسلم هذه الإجراءات والإعلانات والطلبات والأوراق". ومقتضى ذلك على زوجة الأجنبي المجنسة بالجنسية السعودية، توجيه إعلان الرغبة لوزير الداخلية بما يتوافق مع نص المادة 24.4.

رابعاً: التنزيل عن جنسيتها الأجنبية إن وجدت، وللتأكد من جدية التنزل يكون ذلك أمام قاض أو كاتب عدل، ويفضّل هذا الشرط، من الصعب وجود حالة ازدواج في الجنسية للزوجة، وسيكون لها جنسية واحدة.

خامساً: أن تكون الزوجة مسلمة وقت تجنيز الزوج وفق الاتجاه الغالب في الفقه في السعودية(19) مع العلم أن المادة 14 لم تذكر صراحة شرط الإسلام.

(16) متولي المريسي، الوحيض في القانون الدولي الخاص السعودي، دار الإjadja، الطبعة الثانية، 2018.
(17) متولي المريسي، المرجع السابق، ص 137.
(18) متولي المريسي، المرجع السابق، ص 138.
(19) متولي المريسي، المرجع السابق، ص 137.
سادساً: نشر قرار التجنس في الجريدة الرسمية استناداً إلى نص المادة ۲۵ من نظام الجنسية السعودي. "جميع المراسيم والإجراءات الخاصة بـ نظام الجنسية العربية السعودية أو يسمح بها أو بإسقاطها أو باستيرادها تعتبر نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية".

وبعد شرح شروط تجنس زوجة الاجنبي وفق القانون السعودي نجد أن هذا القانون لم ينظم دور الدولة في منع تجنسها، ولم يجعل الوزير سلطة في حرمانها من الجنسية، وهذه نقطة وضعت مع قانون الجنسية البحريني. أضاف إلى ذلك أن المشرع السعودي تطلب من الزوجة إقامة في السعودية إلا أنه لم يوضح المدة التي يجب أن تعقدها، ولم يحدد لها أن تكون الإقامة سابقة لإعلان رغبتها أو لاحقة عليه، على خلاف ما تطلبه القانون البحريني. والجدير باللاحظة أن الإقامة لو كانت ليوم واحد كان ذلك كافياً لاستيفاء اكتسابها للجنسية. وتلاحظ من قراءتها لائحة التنفيذ لنظام الجنسية السعودي، أيضًا، أنه يستلزم من الأجانب المتزوج - تحديداً - وفق نص المادة ۹، أن يقدم إقامة مشروعة، ولا عبرة من يقيم إقامة غير مشروعة، وإن طالت، ولم يحدد الشرط ذاته لزوجة الأجنبي التي تتجنس وفق المادة ۱۴.

وتوجد الإشارة إلى أن موقف المشرع السعودي، في تنظيمه لجنسية زوجة الأجنبي المتزوج بالجنسية السعودية، أبرز بشكل واضح أن إرادة الزوجة مهمة كي تكتسب جنسية زوجها؛ فإن توافرت لها الشروط فهي بقوة النظام السعودي الجنسية بالتبعية لزوجها.

وهنا يثير تساؤل، مفاده: إذا ما توفي الزوج المتزوج فهل يؤثر ذلك على اكتساب زوجته للجنسية؟ ومن الملاحظ أن القانون البحريني لم يحدد بالوفاة سبيلاً ماناً من اكتساب الجنسية البحرينية في حال توفي الزوج خلال ۵ سنوات من تاريخ إعلان الزوجة الرغبة، وهو توجه قانوني يعتبر عن موقف القلم المعاصر الذي يعتبر واقعة الوفاة - وإن كانت سبباً لانتهاء الحياة الزوجية - سبيلاً قهرياً يخرج على إرادة الزوجة(۷۰). لكن إذا ما توفي الزوج قبل إعلان رغبته فإن ذلك يجعلها خارج نطاق النص؛ ومن ثم لا يقبل طليها، بينما لم ينظم نظام الجنسية السعودي حكماً لهذه المسألة.

(۷۰) أحمد عبد الكريم سلامة، المبسط، المرجع السابق، ص۴۸۶۰
الخاتمة

إذا كان السؤال القانوني لتنظيم مسألة إثان اكتساب الزواج الجنسية الجديدة في جميع хозяة و天上 في القانونين المقارنة يكشف بجلاء أن المسألة
منظمة قانوناً، إلا أن الحول القانونية متباعدة بينهما.

ونجد أن القانونين المقارنة أدركت تعديلًا على موقفها في تنظيم تجنس زوجة
الأجنبي بالجنسية الجديدة؛ إذ إن القانونين في بدايتها اتجه إلى تبني موقف وحدة
العائلة في الجنسية، ثم علقت موقفها لتتناسب موقفًا مطروماً يحترم إدارة المرأة
(الزواج). وقد أنتج القانونان اللبناني والكويتي حتى بعد تعديله، الموقف المرن، بينما
ظل القانون البحريني والنظام السعودي متشددين في المسألة.

ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

1 - أهمية حقوق المرأة أبرزت العديد من الاتفاقيات التي تنظم مسألة جنسية المرأة
بشكل خاص، كما أبرزت الاتفاقيات أخرى نظمت المسألة بشكل غير مباشر.

2 - يمنح كل من قانون الجنسية البحريني واللبناني والسعودي الجنسية لزوجة
الأجنبي من ما أعلنت رغبتها، وتولفت له الشروط الأخرى، دون أن يكون للدولة
سلطة تقديرية في منحها أو حرهانها.

3 - يمنح قانون الجنسية البحريني الجنسية لزوجة الأجنبي المتجنس بالجنسية
اللبنانية، إلا أنه جعل لوزير الداخلية دورًا في حرمانها من التجنس، على أن يكون
هذا الحرمان مسبوً، وأن يمارس هذا الدور خلال مدة زمنية معينة.

4 - تعتبر زوجة الأجنبي المتجنس من وقت إعلان رغبتها وفق قانون الجنسية الكويت،
وتكون مدة إعلان الرغبة مقددة بقيد زمني، ويتكون الأثر ذاته في القانون اللبناني،
لكن فترة إعلان الرغبة - إذا ما تقدمت بها مستقبلة - أي بعد تجنس زوجها - غير
مقددة بدة زمنية، على خلاف قانون الجنسية البحريني، الذي لا يعتبرها بحرينية
بإمبراً 5 سنوات من تاريخ إعلان رغبتها، ولم تحرمها الإدارة خلال هذه الفترة
من التجنس، إلى جانب توفر شروط أخرى، ويختلف أيضًا مع نظام الجنسية
السعودي، الذي لا يعتبرها سعودية بالتجنس إلا من تاريخ نشر ذلك في الجريدة
الرسمية.

5 - لم يشترط كل من قانون الجنسية الكويتي وقانون الجنسية اللبناني الإقامة لتجنس
زوجة الأجنبي المتجنس، إلا أن ذلك شرط في القانون البحريني؛ إذ يتطلب عليها
الإقامة 5 سنوات، وتطلب نظام الجنسية السعودي ذلك، إلا أنه لم يحدد المدة التي يجب أن تقيمها.

6 - كان موقف قانون الجنسية البحريني بشأن واقعة وفاة الزوج المتزوج واضحًا؛ إذ إنها لا تحرم من إمكانية التجنس في حال وفاته بعد إعلان رغبتها. إلا أن المسألة لم تنظم في قوانين الجنسية: الكويت واللبناني والسعودي.

7 - شرط إسلام زوجة الأجنبي لأي وفق القوة السعودي، بينما لم يشترط ذلك في قوانين الجنسية: الكويت واللبناني والبحريني.

8 - خفة ذات الاختصاص في تسلم إعلان الرغبة محددة وفق القانون البحريني واللبناني، بينما سكت القانون الكويتي والقانون اللبناني عن تحديد الجهة.

9 - التنزل عن الجنسية الأجنبية شرط في القانون الكويتي والقانون السعودي، بينما لم يشترط في القانون اللبناني والقانون البحريني.

10 - تعد جنسيات زوجة الأجنبي من الممكن أن يتم الحكم في القانون البحريني والقانون اللبناني، بينما يصعب ذلك في القانون الكويتي والقانون السعودي.

النصوص:

1 - نقترح على كل من المشرع الكويتي والمشرع اللبناني ضرورة اشترط إقامة زوجة الأجنبي في الدولة كشرط لاستئناس الجنسية؛ لما لهذا الشرط من أثر في اندماجها في المجتمع والتأكد من رغبتها في هذه الجنسية.

2 - ضرورة اشترط كل من القانون البحريني والقانون اللبناني تنزل زوجة الأجنبي عن جنسيتها الأجنبية؛ منعاً من حدوث ازدواج في الجنسيات.

3 - ضرورة منح الإدارة سلطة في حرمان تجنس زوجة الأجنبي وفق القوانين: الكويت واللبناني والسعودي.
قائمة المراجع

أولاً - المراجع العربية:

إبراهيم علي درويبي، اكتساب الجنسية اللبنانية: نزعها واستردادها (دراسة مقارنة)، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، 2018.

أحمد أبو الحج عفيفي، إشكالية الحق في الجنسية في ضوء المتغيرات السياسية (دراسة تحليلية لموقف المشرع المصري مقارنة بالنظام القانوني الدولي والدولي)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ١٧٤، ١٩٧٠.

أحمد الجداوي، براءة القانون الدولي الخاص، بن، بمكان نشر، ١٩٨٨.

أحمد السيدان، الجنسية الكويتية الأصلية: (دراسة مقارنة حول مفهوم الجنسية الأصلية وحكمها في التشريع الكويتى وتطبيق الإدارة لها)، مجلة الحقوق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

أحمد السيدان؛ ورشيد العنزي، الجنسية الكويتية (وفقًا لآخر التعديلات في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩)، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

أحمد عبد الكريم سلام، المبسوط في شرح نظام الجنسية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

أحمد عشوش؛ عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٠.

جسد أبو ديب، الجنسية اللبنانية، دار الكتاب اللبنانية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤.

حسن الهداوي، اكتساب الأجنبيةة الجنسية زوجها في التشريعات العربية، مجلة الحقوق والشرعية، مغ ١، ١٩٧٧، ٥٥-٤٧.

رشيد العنزي، الجنسية الكويتية: دراسة للنظرية العامة للجنسية والمرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته، (دن) الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥.

سالم عملي، أثر الزواج المختلط على الجنسية في ظل أمر ٢٠٠٥/١، رسالة، ٢٠١٠ بجامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، بن عكرون.
- سعيد البستاني، الجامع في القانون الدولي الخاص: المضمون الواسع المتعدد
الموضوعات، منشورات الحلبي القانونية، الطبعة الأولى، 2009.
- شمس الدين الوكيل، الموجز في الجنسية ومركز الإجبار، الطبعة الثالثة، منشأة
المعارف.
- صباح اليوسف: فتاوى الحويل، محمد الجار الله، الجنسية في القانون
الكويتي، دار العلم للنشر، الطبعة الأولى، 2000.
- طلعت دويندار، القانون الدولي الخاص السعودي، منشأة المعارف، بيط، 2005.
- عبد الحليم الخالدي، خطرة انعدام الجوانب وتحديها على المجتمع الدولي،
المصرية للتشر والتنزيل، الطبعة الأولى، 2003.
- عبد المنعم زمزم، أحكام الجنسية في القانون الدولي والقانون المصري المقارن،
دار النهضة العربية، 2011.
- عكاشة عبد العال، مركز المرأة في تشريع الجنسية في دولة الإمارات العربية
المتحدة، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، شؤون اجتماعية، مج. 16، ع. 48،
1995، 26-5.
- علي الدوسري، حق المساواة بين الرجل والمرأة ومدى مطابقته لقانون الجنسية
الكويتي، مجلة الحقوق، مج. 45، العدد 4، 2018، 46-48.
- عماد خلف الدهام، وطلعت جياد الحديدي، شرح لحكام قانون الجنسية،
منشورات زين الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2016.
- غالب الداوودي، القانون الدولي الخاص: الجنسية: (دراسة مقارنة)، دار الثقافة،
الثقافة الثانية، 2018.
- متوالي المرسي، الوجيز في القانون الدولي الخاص السعودي، دار الإجادة، الطبعة
الثانية، 2018.
- مصطفى الباز، جنسية المرأة المتزوجة في القانون الدولي الخاص المقارن والفقه
الإسلامي، بيط، 2001، دار الفكر الجامعي.
- مفيدة خريجية، تنظيم لحكام الجنسية في الزواج المختلط واثره على جنسية
الزوجة والزوج الأجنبيين، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة محمد
خییضر بسكرة، ع. 6، 2015، 29-6.
- هشام علي صادق، دروس في القانون الدولي الخاص، دار الفكر الجامعي، 1999.

- يونس صالح الدين علي، القانون الدولي الخاص: دراسة تحليلية في النظام القانوني للجنسية والمواطنة والمركز القانوني للأشخاص، الطبعة الأولى، 2016، منشورات زين الحقوقية.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

ثالثاً - المراجع الإلكترونية:
- الحصار ضرب النسيج الاجتماعي الخليجي وشتت شمل العائلة، جريدة الشرق، 6 يونيو 2019، تم الاستعانة بالإحصائية الواردة في المقال المنشور، تمت الزيارة 24 فبراير 2022.
- Convention on the nationality of Married Women.
- الأعضاء، الأردن، ليبيا، فلسطين، تونس.
- مرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1971 الخاص بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية وتعديلاته.
The foreigner’s wife’s acquisition of his new acquired nationality: A study of the position of the Kuwaiti legislator compared to Saudi, Bahraini and Lebanese law

Dr. Bashayer Salah Abdullah Alghani

Abstract:

This study aims to explain the legal framework of the possibility that the foreign married wife to gain her husband’s new nationality. This study is compared with nationality law in Kuwait, Lebanon, Bahrain and Saudi nationality system. The aim is to find out the positives and the shortcomings and to submit necessary recommendations. The study has adopted the descriptive analytical approach that is based on extrapolation and elaboration in addition to the comparative critical approach. The most important conclusions are: the legal solutions are variant. In this respect, the Kuwaiti and Lebanese laws have adopted a flexible approach, while other laws adopt severe approaches. Furthermore, the study has concluded that Kuwait, Saudi Arabia and Lebanon grants her nationality without the Governmental discretionary power to grant or deprive her from being naturalized. However, in Bahrain, the administration has power to deprive her from being naturalized within specific time period. Anyhow, in Kuwait and Lebanon residence is not a condition, while it is in Bahrain and Saudi laws. The study proposes that residence should be a requirement in Kuwait and Lebanon. Further, she must waive her foreign nationality under Bahraini and Lebanese laws to avoid dual nationality.
The foreigner's wife's acquisition of his new acquired nationality: A study of the position of the Kuwaiti legislator compared to Saudi, Bahraini and Lebanese law

Dr. Bashayer Salah Abdullah Alghanim